قضايا «أخبار الساعة»

سلسلة تقارير غير دورية تصدر عن نشرة «أخبار الساعة»

العدد ١٠ - الأحد ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨

الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط..
المعالم والأبعاد والآفاق

■ المحتويات:

* مقدّمة
* أولاً: أسباب التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية
* ثانياً: معالم التوجّه التركي الجديد في الشرق الأوسط
* ثالثاً: الآفاق المحتملة للدور التركي الجديد في الشرق الأوسط
* رابعاً: التداعيات المتوقّعة للدور التركي الجديد في الشرق الأوسط
* خامساً: الانعكاسات المتوقعة للدور التركي الجديد على منطقة الخليج

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES CENTER FOR STRATEGIC STUDIES AND RESEARCH

ملخص تنفيذي

* تسعى تركيا، خلال المرحلة الراهنة، إلى لعب دور جديد في منطقة الشرق الأوسط، يضمن لها حضوراً أكثر قوة على الساحة الإقليمية.

* هناك جملة من الأسباب التي دفعت تركيا إلى لعب دور قوي في الشرق الأوسط، منها مصالحها الاستراتيجية، وتعثر جهودها الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

* من المؤشرات التي تؤكد اتجاه تركيا لتنشيط دورها في الشرق الأوسط، وساطتها بين سوريا وإسرائيل، ووساطتها في الملف النووي الإيراني.

* سيكون للدور التركي الجديد انعكاساته على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، حيث سيصب هذا الدور في سبيل دعم كل من إيران وسوريا، ولكن أنقرة تدرك أن لها مصالحها الحيوية مع الدول العربية، وبالتالي ستعمل على ألا يكون تدعيم علاقتها مع إيران على حساب علاقاتها مع الدول العربية.

* فيما يخص تأثير الدور التركي الجديد في منطقة الخليج، وفيما يذهب اتجاه للقول إن هذا الدور ستكون له انعكاساته السلبية، فإن اتجاهاً آخر، يؤكد أن تركيا لها مصالحها الضخمة في هذه المنطقة، التي تحرص عليها وتعمل على تدعيمها.

مقدّمة:

منذ تأسيس الدولة الحديثة في تركيا على يد، كمال أتاتورك، ركزت السياسة الخارجية التركية جلّ جهدها باتجاه الالتحاق بالغرب، ثم باتجاه أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق اعتبرت أنقرة نفسها تنتمي إلى أوروبا أكثر من انتمائها للشرق الأوسط، فانخرطت في علاقات واسعة مع جيرانها الأوروبيين، وحليفهم الرئيسي ممثلاً في الولايات المتحدة، وأدارت ظهرها للشرق على الرغم من الميراث التركي الهائل في العالمين العربي والإسلامي زمن الخلافة الإسلامية. وفي هذا السياق، كان لافتاً للغاية قيام تركيا في عام ١٩٩٦ بتوقيع معاهدة للتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، العدو التاريخي للعرب، وهو ما اعتبره بعضهم بمنزلة فصام نهائي بين تركيا والعالم العربي ووضع إسرائيل تحت مظلة حلف «الناتو».

وقد ظلت السياسة الخارجية التركية على هذا النهج حتى تسلّم «حزب العدالة والتنمية» مقاليد السلطة، وبدء الحزب الاهتمام بالتواصل المباشر مع الدول الواقعة في المحيط الإقليمي لتركيا. وكان لهذا التغيّر مؤشراته العديدة، أهمها الوساطة التي تقوم بها أنقرة بين كل من سوريا وإسرائيل، وتنشيط تركيا لعلاقاتها مع العالم العربي. وإعلان أنقرة عزمها على لعب دور الوساطة بين جارتها الكبيرة إيران، والولايات المتحدة بشأن الملف النووي.

هذا التغيّر الذي طال السياسة الخارجية التركية كان وراءه متغيّر أساسي تمثل في تراجع الهاجس الخاص بالأمن الحدودي، حيث شهدت علاقات تركيا مع جيرانها، خلال السنوات الخمس الأخيرة، تحوّلات جذرية أدت إلى إزالة الكثير من المخاطر الأمنية على حدودها. وعلى سبيل المثال، فإن العلاقة مع جورجيا مثلا، العدو السابق يوم كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي سابقاً، تحسّنت إلى حد أن مطارها في «باطومي» يستخدم اليوم كمطار داخلي لتركيا.

ويبدو أن هذا التغيّر في التوجّهات الخارجية لتركيا جاء في سياق مراجعة شاملة لأولويات السياسة الخارجية بشكل عام، وليس تجاه العالمين العربي والإسلامي فقط، حيث سعت أنقرة لإقامة علاقات وثيقة مع الدول والتجمعات الإقليمية كافة، خارج أوروبا والولايات المتحدة، فحصلت على سبيل المثال على وضع المراقب في «منظمة الوحدة الإفريقية». واستضافت مدينة إسطنبول في ١٨-٢٠ من شهر أغسطس ٢٠٠٨ قمة تركية-إفريقية، شارك فيها ٥٣ من الرؤساء ورؤساء الحكومات والوزراء بإفريقيا، ناقشت آليات وأولويات تدعيم التعاون بين تركيا والدول الإفريقية.

أولاً - أسباب التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية:

ترتكز المساعي التركية على دور إقليمي مؤثر على مرتكزات عدة، أهمها الانتماء لـ «الناتو»، كعضو نشط في ذلك الحلف، والتحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، والفضاء الحضاري-الإسلامي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتأسست هذه المساعي على المكانة الاستراتيجية بالغة الأهمية لتركيا، التي هي في حقيقة الأمر أشبه بجسر يربط بين خمسة عوالم جغرافية-إثنية: العالم الأوروبي، العالم الروسي، العالم التركوفوني، العالم الإسلامي، والعالم العربي. وقد جمعت تاريخياً بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية، وفي حال تحوّلها نحو تطوير دورها الإقليمي، فقد تستطيع زيادة فرص التفاعل بين العالم الخارجي والشرق الأوسط، وتكون قنطرة للتواصل بين الغرب والشرق.

من ناحية أخرى، فقد وفرت السياسة التركية أسساً داخلية مهمّة لدور إقليمي، من خلال المضيّ في طريق الديمقراطية عبر نظام انتخابي تمثيلي، وكسر حدة التطرف، سواء من جانب ذوي النزعة الطورانية، أو من جانب جماعات (الإسلام السياسي)، كما عملت باتجاه إيجاد أسس لمعالجة مشكلات الأقليات القومية.

وفي الواقع، فإن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التغيرات التي طالت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ويتمثل أهم هذه العوامل في ما يلي:

١ - تفاقم الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، ورغبة تركيا في لعب دور في حلّ هذه الأزمات: من الممكن أن يكون لهذه الأزمات انعكاساتها السلبية على تركيا نفسها، ومن أخطر هذه الأزمات النتائج التي ترتبت على الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث أدى ذلك إلى تفكك هذه الدولة المركزية التي كانت تشكّل قاعدة أساسية للتوازن والاستقرار في المنطقة، وحدوث حالة من الفوضى ساعدت في تنامي نشاط «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق، وتصاعد النزعة الانفصالية لأكراد العراق. وهذه التطورات جعلت تركيا مهتمّة للغاية بالعراق، خاصة مع وجود الأقلية التركمانية في مدينة «كركوك» التي يريد الأكراد ضمها لإقليم «كردستان». ومن بين أخطر هذه الأزمات بالنسبة إلى أنقرة تنامي النزعات العرقية والانفصالية، حيث إن تركيا هي نموذج للدولة متعددة العرقيات، وهذا التنامي قد يصيب الدولة التركية بعوامل التشقق والتصدّع.

٢ - المصالح الاستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط: تمثل منطقة الشرق الأوسط عمقاً حضارياً واقتصادياً واستراتيجياً لتركيا، ونشير هنا على سبيل المثال إلى أن الدول العربية تعتبر ثالث شريك تجاري لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة «الكومنولث»، كما يمثّل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية. ويزيد حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية على خمسة مليارات دولار.

٣ - **تعثّر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** هذا الأمر دفع أنقرة للسعي في سبيل إعادة تموضعها السياسي لتكون لاعباً أساسياً في قضايا الشرق الأوسط، ومدّ جسور إعادة الثقة بين العرب. وفي هذا الصدد يذهب محللون للقول: إن اتجاه تركيا لتفعيل دورها على الساحة الشرق أوسطية هدفه دفع أوروبا إلى تفهم الحقيقة الجغرافية الحضارية لموقع تركيا، ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية، لا أن تكون مجرد دولة هامشية تحسّ بوطأة هويتها الإسلامية وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

٤ - **التوجّهات الخاصة بـ «حزب العدالة والتنمية»:** شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى الحكم، تغيّرات عدة في التوجّهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف «الناتو». فوسط العواصف المندلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، وتسعى إلى إبعاد النار عن داخلها، وتحاول لعب دور الإطفائي، حيث تستطيع، وتقدّم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.

ثانياً - معالم التوجّه التركي الجديد في الشرق الأوسط:

هناك العديد من التحركات التي قامت بها تركيا، خلال الفترة الأخيرة، من أجل تنشيط دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وهذه التطورات شكّلت معالم بارزة لتوجّه تركي جديد تجاه المنطقة. ويتمثل أهم هذه التحركات في ما يلي:

١ - **الوساطة بين سوريا وإسرائيل:** استطاعت تركيا أن تقنع كلاً من سوريا وإسرائيل بإجراء مفاوضات غير مباشرة، في وقت تشهد فيه العلاقات الثنائية بين الدولتين توتراً كبيراً، وقد رحبت كل من دمشق وتل أبيب بهذه الوساطة، وأبدت تجاوباً ملموساً معها، حيث صرّح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوجان، بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، أبلغه استعداده للانسحاب الكامل من «مرتفعات الجولان» مقابل السلام مع سوريا. ومن ناحيته أعرب الرئيس السوري، بشار الأسد، عن استعداد بلاده لمواصلة التعاون مع تركيا من أجل السلام في الشرق الأوسط. وبالفعل انخرط الطرفان في جولات عدة من المحادثات منذ إبريل الماضي.

وقد تزامن مع مساعي الوساطة، قيام تركيا بمحاولة تطوير علاقاتها الثنائية مع سوريا التي تمثل قوة مهمّة في المنطقة، وهي في الوقت ذاته جارٌ لتركيا، حيث اتفق الطرفان على بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي بطول ٦٢ كيلومتراً يمتد من «حلب» في سوريا، إلى «كيليس» في تركيا. وستشتري تركيا ١.٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً عبر خط الأنابيب. وفي يونيو الماضي، أعلن وزير النفط السوري، سفيان علاو،

الجمعة، أن تركيا وسوريا تعتزمان إنشاء شركة مشتركة للطاقة، مع إمكانية بناء محطات نووية مشتركة لتوليد الطاقة الكهربائية. وبدأت تركيا في الشهر نفسه، عملية إزالة الألغام بالمنطقة الحدودية مع سوريا قرب بلدة «نصيبين» المقابلة لمدينة «القامشلي» السورية، لفتح بوابة حدودية جديدة بين البلدين. وفي مطلع أغسطس الحالي، وقّع الطرفان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات المالية بجرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والنشاطات الإجرامية المتصلة. وكمؤشر على هذا التنامي المكثف في علاقات البلدين، فقد شهدت الفترة الماضية عدداً من الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، كان منها زيارة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوجان، إلى دمشق، في نهاية إبريل الماضي، وزيارة الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى أنقرة، في الأسبوع الأول من أغسطس الجاري. وقد جاءت زيارة الأسد لتركيا غداة محادثات أجراها في طهران مع الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، كما جاءت قبل أيام من زيارة مشابهة قام بها الرئيس نجاد إلى تركيا، وهو ما يعكس نشاطاً لافتاً للتنسيق بين الدول الثلاث.

ويؤكد المحللون أن تكثيف دمشق مساعيَها لتعميق التعاون مع كلّ من تركيا، وإيران (وهي في الأصل حليف استراتيجي لسوريا)، جاء على خلفيّة التجاهل العربي (من قِبَل مصر والسعودية تحديداً) لسوريا، وهو ما عكس نفسه في الحضور المتدنّي للقمة العربية الأخيرة التي استضافتها العاصمة السورية «دمشق».

٢ - الاتجاه لتطوير العلاقات مع إيران: تمثّل إيران إحدى القوى الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وتدرك أنقرة هذه الحقيقة المهمّة، ويذهب محللون إلى القول، إن أهمّ ما تنطوي عليه أجندة تحالف تركيا مع إيران، هو توجيه رسالة للغرب، بأنه في حال وجود أي ممانعة أو رفض للمسعى التركي في الانضمام لأوروبا، فإنّ ذلك سيعيد تركيا إلى ماضيها الإسلامي، بما ينطوي عليه ذلك من تغذية الأصولية والتطرّف المجاور لأوروبا. كما تنطوي هذه الأجندة على استفزاز للأمريكيين، وإفهامهم بضرورة الاستجابة للمطالب التركية، لجهة لجم الطموح الكردي العراقي في إقامة دولة مستقلة عاصمتها «كركوك»، وإتاحة المجال للآلة العسكرية التركية لملاحقة «حزب العمال الكردستاني» في العراق. ومن هنا سعت أنقرة لإحداث نقلة في العلاقات المشتركة بينهما، حيث استقبلت تركيا، في منتصف أغسطس ٢٠٠٨، الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، على الرغم من التوتر القائم في العلاقات الأمريكية-الإيرانية بسبب «البرنامج النووي الإيراني»، وبرغم تصريحات نجاد العدائية المتكرّرة تجاه إسرائيل. وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على جملة اتفاقيات، أكدت أن هذه الزيارة لم تكن شكليّة، وإنما كانت بغرض إيجاد شراكة تعاونية بين الطرفين، حيث وقّع الطرفان اتفاقية للتعاون الأمني، سيقوم الطرفان بموجبها بتنمية تعاونهما في مجال مكافحة الجرائم المنظمة، والإرهاب، والمخدرات. كما وقّع الجانبان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البيئة، ووثيقة أخرى في مجال النقل. وتمّ تنظيم مذكره تفاهم أخرى في مجال تنمية تعاون البلدين في

مجال السياحة، وتمّ التوقيع على مذكرة تفاهم أخرى في مجال التعاون بين المكتبة الوطنية والأرشيف في البلدين. وعلى الرغم من أن الطرفين لم يوقّعا خلال الزيارة على اتفاقيات في قطاعات الغاز الطبيعي والكهرباء، كما كان قد أعلن، فإنه يمكن النظر إلى هذه الزيارة على أنها بداية لتحوّلات مهمّة في العلاقات بين الطرفين، في ضوء رغبة إيرانية قوية لتطوير العلاقات مع تركيا. وفي هذا الصدد، يؤكد محللون أن المسعى الإيراني لتطوير العلاقات مع تركيا، يقف خلفه عامل رئيسي، يتمثّل في إدراك طهران، أن تركيا أصبحت طرفاً، أو هي في طريقها لتصبح طرفاً في المعادلة الإقليمية. والخيار الاستراتيجي الإيراني بهذا الخصوص، هو جعل هذا الدور التركي الإقليمي شريكاً وليس منافساً، لأنه من الصعب أن يبقى محايداً في ظل الملفات المتشابكة والساخنة التي أخذت تفرض نفسها سريعاً على تركيا، منذ أن قرّرت أن تلقي بنفسها في «ساحة» الشرق الأوسط. وفي السياق ذاته تهدف إيران من تطوير علاقاتها مع تركيا، إلى الإبقاء على قناة اتصال حيوية مع الأمريكيين، عبر تركيا، واتخاذ الأخيرة جسر عبور نحو الغرب الأوروبي. وتالياً، تغدو تركيا حلاً ملائماً لعقدة اتصال أمريكية-أوروبية، وربما إسرائيلية لإيران، ما من شأنه كسر طوق العزلة الذي تفرضه الإدارة الأمريكية على إيران.

وفي جميع الأحوال، هناك جملة من العوامل التي تدفع في سبيل تعميق هذه العلاقات، وإيجاد شراكة قوية بين الطرفين، ومن هذه العوامل:

أ - **المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين:** ترتبط كل من تركيا وإيران بمصالح ثنائية قوية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ثمانية مليارات دولار، وقد وقّع الطرفان اتفاقية بقيمة ٢٢ مليار دولار تمدّ إيران بموجبها تركيا بالغاز، وكان من المقرر خلال زيارة نجاد التوقيع على اتفاقية لنقل الغاز الإيراني عبر تركيا إلى الخارج بتكلفة تبلغ نحو أربعة مليارات دولار. وفي السياق نفسه، تعتبر إيران أهم سوق للصناعات التركية، كما أنها ثاني مزوّد للغاز بالنسبة إلى تركيا. إضافة إلى ذلك، فإن هناك اتفاقية مبادئ جاهزة، تتعلق بتطوير حقل «فارس الجنوبي» للغاز في إيران، وتصدير الغاز عبر تركيا إلى أوروبا.

ب - **الوضع العراقي وتطوراته في المستقبل:** تحظى التطورات الجارية على الساحة العراقية باهتمام خاص من قبل كل من طهران وأنقرة، وكذلك دمشق، بالنظر إلى ما تفرزه هذه التطورات من تأثيرات في دول الجوار، وبشكل محدد، فإن لدى تركيا حساسية شديدة إزاء أزمة «كركوك»، بينما لإيران حساسية مماثلة تجاه الاتفاقية الأمنية الأمريكية-العراقية المنتظرة، وعليه يرى البلدان أنه من الأهمية بمكان التنسيق بشأن مستقبل العراق.

ج - **الملف النووي الإيراني:** برزت وساطة تركية تحاول الاستفادة من العلاقات التركية الإيجابية بكلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لترجيح الخيار الدبلوماسي في التعامل مع هذا الملف. وفي الواقع، فإن دخول أنقرة على خط الوساطة في أزمة «الملف النووي الإيراني» يكسب الدور الإقليمي التركي أهمية كبيرة، حيث وصل الحوار بين الغرب وإيران بخصوص هذه الأزمة إلى طريق مسدود، وهنا يأتي الدور التركي. فتركيا يمكنها أن تستغل علاقاتها التجارية الجيدة، مع جارتها إيران، لتدفع طهران باتجاه الانفتاح على حلول للأزمة. ولا شك في أن تركيا نفسها لا ترغب في حيازة جيرانها السلاح النووي، لكنها في الوقت نفسه تؤيد حقّ إيران في تطوير برنامج سلمي للطاقة النووية. من هنا فإن الوساطة التركية في هذه الأزمة هدفها في الوقت نفسه تأمين وضع تركيا كقوة إقليمية رئيسية.

د - **مواجهة النشاط الانفصالي لـ «حزب العمال الكردستاني» سواء في المناطق الجبلية في شمال العراق أو داخل البلدين:** هناك مخاوف لدى كل من تركيا وإيران من إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وهذا الأمر يشكّل هاجساً لدى الطرفين وكذلك إقليمياً. وثمة توافق تام بين الطرفين، وكذلك مع سوريا على وأد أي محاولات انفصالية لكردستان العراق، لأن ذلك، لو حدث سيشكّل خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الحلم الكردي بتأسيس دولة «كردستان الكبرى»، التي ستقتطع أجزاء من تركيا وإيران وسوريا.

هـ - **التطورات الخاصة بعملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي.. والوضع في لبنان:** تكتسب هذه التطورات أهمية خاصة مع الوساطة التي تقوم بها أنقرة بين دمشق وتل أبيب، حيث إن إيران هي طرف أساسي في هذه العملية، من خلال علاقاتها الوثيقة مع قوى «الممانعة والرفض» في كلّ من فلسطين ولبنان.

٣ - **تنشيط الدور التركي على الساحة العراقية:** بالنظر إلى المصالح القوية لها في العراق، عملت تركيا على تنشيط دورها وتفعيله في العراق، ومن أهم مؤشرات هذا التحرك، الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوجان، إلى العراق، في يوليو ٢٠٠٨، في زيارة هي الأولى من نوعها لمسؤول تركي رفيع المستوى منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بناءً على دعوة من نظيره العراقي، نوري المالكي، حيث وقّع الطرفان اتفاقاً لتشكيل مجلس «للتعاون الاستراتيجي» رغم أنه لم يتضح ما إذا كان قد تم الاتفاق على أي إجراءات مشتركة للتصدي لـ «حزب العمال الكردستاني». وقد صرّح وزير التجارة التركي مؤخراً قائلاً: إن الهدف هو الوصول بحجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢٠ مليار دولار، في غضون عامين، مقارنة مع أكثر من ٣٠٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ و ٩٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وتجاوزت قيمة العقود التي فازت بها شركات بناء تركية بالعراق في عام ٢٠٠٧ أربعة مليارات دولار. وهذا التصريح يعكس واقع العلاقات بين الطرفين وطموحهما القوي لتطوير هذه العلاقات.

٤ - محاولة لعب دور فاعل في لبنان: لقد شكّلت أزمة الاستحقاق الرئاسي اللبناني أزمة معقدة، وكانت محور العديد من التفاعلات، وفي ظل سعي تركيا للعب دور جديد في الشرق الأوسط، بدا لبنان أحد المداخل المهمّة لذلك، ونشير في هذا السياق إلى أن آخر مرة زار فيها وزير خارجية تركي لبنان كانت في عام ١٩٨١. لكنّ في الفترة الأخيرة، ومع تفاقم هذه الأزمة، فقد زار لبنان وزير الخارجية التركي الحالي، علي باباجان، أكثر من ست مرات، فيما زاره رئيس الوزراء أردوجان أربع مرات.

ويأتي اهتمام تركيا بتدعيم دورها في الشرق الأوسط ضمن تحركها من أجل بناء وضع إقليمي مؤثر، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تفعيل الوجود التركي في «منطقة القوقاز»، حيث تحظى «منطقة القوقاز» بأهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى تركيا، وهي تشكّل مدخلاً مهماً لتنشيط الدور الإقليمي لتركيا، ومن هنا لم يكن غريباً أن تنخرط أنقرة بشكل لافت في الصراع الدائر حالياً بين روسيا وجورجيا، محاولة تأدية دور الوسيط بين الطرفين، لكن موقفها تجاه هذا الصراع يبدو مثيراً لبعضهم، حيث سارع رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوجان، إلى زيارة موسكو، وفور وصوله إلى هناك صرّح قائلاً: إنه جاء ليؤكد للرئيس الروسي تضامن تركيا مع روسيا، مشيراً إلى أن ما يجري في «أوسيتيا» وجورجيا يستوجب إلقاء نظرة جديدة في العلاقات القائمة بين موسكو وأنقرة اللتين «يتسم التضامن بينهما بأهمية بالغة بالنسبة إلى المنطقة» على حدّ تعبيره. وفي الواقع، فإن هذا الموقف التركي يقف وراء «رغبة أنقرة وحاجتها الملحّة إلى الاستقرار في «القوقاز»، وحوض «البحر الأسود» اللذين يأتي منهما النفط والغاز. كما ترى أنقرة أن من مصلحتها إنشاء خط أنابيب في قاع «البحر الأسود» لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا بعيدا عن جورجيا غير المستقرة. وبحسب مراقبين فإن الجهود الحثيثة التي بذلتها أنقرة منذ اليوم الأول لاندلاع القتال في جنوب «القوقاز» كانت السر وراء ضمان عدم تعرّض خط أنابيب نقل النفط والغاز الأذربيجاني الذي يصل تركيا عبر الأراضي الجورجية لمخاطر القتال.

ومن المؤشرات الأخرى الخاصة بسعي تركيا لتنشيط دورها في «القوقاز» سعيها لتشكيل «اتحاد لدول القوقاز»، لضمان الاستقرار في هذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة والمهمّة استراتيجياً لخطوط نقل النفط والغاز، ويعتمد المقترح التركي على أن تضم المنظمة الجديدة دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وآخرين من الفاعلين في «القوقاز»، بهدف تنسيق المصالح المشتركة وعقد قمم دورية للاتفاق على سياسات موحّدة على الصعيدين الأمني والنفطي. وتسعى أنقرة لأن يضم هذا التجمّع القوقازي دولاً من بينها أذربيجان وأرمينيا -العدوان اللدودان اللذان يتصارعان للسيطرة على إقليم (ناجورنو كارباخ)- لأنه من شأن ضم هذين البلدين المساهمة في تحقيق السلام في المنطقة المهمّة استراتيجياً والغنية بمصادر الطاقة. ومن المؤكد أن نجاح تركيا في تنفيذ فكرة هذا الاتحاد، يضمن لها حضوراً قوياً في محيطها الإقليمي استناداً إلى هذه الرابطة الإقليمية المقترحة.

ثالثـاً - الآفـاق المحتملة للدور التركي الجديد في الشرق الأوسط:

مما لا شك فيه أن تركيا تسعى إلى القيام بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لما تم ذكره من تحركات قامت بها أنقرة باتجاه هذا الهدف، وهي تقدّم نفسها كوسيط موثوق به، يمكن الاعتماد عليه لتأمين إمدادات الغاز والنفط إلى أوروبا، مقابل التوترات المتصاعدة في «القوقاز»، والاضطرابات المزمنة في الشرق الأوسط.

وتملك تركيا العديد من نقاط القوة التي تؤهلها لدور مهم في الشرق الأوسط، من أهمها: الثروة المائية، خاصة أنّ المنطقة مقبلة على نقص كبير في المياه لدرجة العطش، ولدى تركيا قوة عسكرية لا يُستهان بها، تسمح لها بالانتشار السريع وبشكل تقني وفعّال، كما تملك تركيا قوة سكانية ضخمة، حيث يزيد عدد سكانها على ٧٠ مليون نسمة. والأهم من ذلك، أن أنقرة لديها دوافع ومحفّزات قوية، وكذلك لديها رغبة قوية في لعب دور فاعل على الساحة الشرق أوسطية.

وفي ظل هذه المقدرات التركية، فإنها تسعى حالياً لممارسة دور فاعل في المنطقة، مستغلة الظروف الراهنة لتوثيق علاقاتها مع كل من إيران وسوريا، على الرغم من الخلافات القائمة بينها وهاتين الدولتين. بيد أنه وعلى الرغم من المحفّزات الدافعة في سبيل تفعيل الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، فإن هذا التفعيل يُواجَه بجملة من العقبات، منها أن تركيا لا تزال تعاني محاولات فصلها ثقافياً عن المنطقة من قبل «التيار العلماني» القوي للغاية في الساحة التركية، كما أن تركيا ربطت نفسها بمعاهدات مع دول خارج هذه المنطقة، ولها ارتباطات مع إسرائيل، وهي ارتباطات ليست دبلوماسية فقط، وإنما عسكرية أيضاً، قد تكون محل نزاع بين تركيا وبعض دول الجوار. كما أن لتركيا مشكلات مع الأقليات الدينية والعرقية لهذه المنطقة: أكراد، أرمن، وطوائف دينية غير سنّية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني تركيا جملة أزمات مع دول الجوار والمحيط، في مقدمتها: استمرار الأزمة القبرصية، ورفض المجتمع الدولي الاعتراف بالجمهورية القبرصية التركية، والأزمة مع اليونان، التي تتخذ من الاختلاف على تعيين الحدود البحرية عنوانا علنيا لها، والتأييد الأوروبي لوجهة النظر اليونانية، فضلاً عن الأزمة المتمثلة بفشل تركيا في استقطاب دول ما يوصف بـ «العالم التركي»، عبر ما أطلق عليه «الجامعة التركية» أو غير ذلك من أطر، وتفضيل غالبية هذه الدول التعامل المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن تركيا.

هذه العقبات سيكون لها بالطبع تأثيراتها السلبية في المساعي التركية للقيام بدور فاعل في الشرق الأوسط، ولكن يبدو أنها لن تنال بشكل كبير من هذه المساعي، حيث إن لدى أنقرة نقاطاً وأوراق قوة يمكن من خلالها تجاوز الكثير من هذه التأثيرات. ومن المؤكد أن طبيعة العلاقات بين تركيا وكل من إيران وسوريا، والمدى الذي ستصل إليه هذه العلاقات من حيث القوة والتفعيل، سيكونان متغيّراً رئيسياً في تحديد معالم

وحدود فاعلية الدور التركي في المنطقة. وهنا يمكن التأكيد أن لدى الدول الثلاث مصالح حيوية في تشكيل محور تعاون يتجاوز موروث الخلاف القائم بينها، فتركيا تدرك أن هاتين الدولتين هما بوابة العبور نحو الشرق الأوسط، وسوريا، التي تعاني ما يشبه العزلة العربية، تستطيع أن تقدم لتركيا فرصة كبيرة للتفاعل الاقتصادي مع جميع دول المشرق العربي دون استثناء، عبر الطرق البرية السهلة، التي تنقل البضائع التركية إلى هذه الدول، وهي أيضا المكان الأمثل لخطوط الطاقة العربية الحاملة للنفط والغاز الضروريين لبلد يسير بخطى حثيثة على طريق التنمية والتصنيع والتصدير، إضافة إلى أنها أرض خصبة لاستثمار سوق مهمة للتبادل التجاري. أما إيران فهي حليف استراتيجي لسوريا، التي تدرك أهمية إيران كقوة إقليمية وكقوة «ممانعة» في المنطقة، وتدرك إيران أهمية التعاون مع تركيا، التي يسيطر على مقاليد الحكم فيها حزب ذو توجّهات إسلامية.

الخلاصة أن هناك آفاقاً رحبة لدور تركي فاعل في منطقة الشرق الأوسط.

رابعـاً - التداعيات المتوقّعة للدور التركي الجديد في الشرق الأوسط:

التوجّه التركي الجديد في الشرق الأوسط ستكون له تداعياته المهمّة، وتأثيراته في خريطة التفاعلات في المنطقة، على أكثر من صعيد، فهذا التوجّه يعني أولاً حضوراً مكثفاً لقوة مهمّة هي تركيا على خريطة الأحداث في الشرق الأوسط، وهذا الحضور قد يسهم في تخفيف حالة التوتر السائدة في المنطقة، إذا ما كرّست أنقرة سياسة متوازنة ومنفتحة تجاه كل الفاعلين في المنطقة، ويمكن لهذا الحضور أن يؤدي إلى نقلة على صعيد الاستقرار المفقود في المنطقة، إذا ما استطاعت تركيا توظيف علاقاتها الجيدة مع إسرائيل لمصلحة دفعها للقبول بتسوية سياسية مُرضية للجانب العربي. ولكن هذا الحضور قد يضيف المزيد من أسباب التوتر في الشرق الأوسط إذا ما أفرز التقارب التركي-السوري-الإيراني محوراً منافساً لما يسمى بـ «محور الاعتدال العربي»، الذي تشعر دوله بالقلق إزاء هذا التقارب. ويبدو أن الاحتمال الأقرب للتحقق هو أن يؤدي التوجّه التركي الجديد إلى المزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط، حيث إن تركيا تعي أهمية ألا يكون تحالفها مع إيران وسوريا على حساب علاقاتها مع العالم العربي، أو على حساب علاقاتها التقليدية مع الغرب والولايات المتحدة، أو على حساب علاقاتها القوية مع إسرائيل.

أما في ما يخصّ الانعكاسات المتوقّعة لهذا التوجّه التركي الجديد على العلاقات الثنائية بين كل من أنقرة وتل أبيب، فإن ما يمكن تأكيده في هذا السياق، أن إسرائيل تشعر بالانزعاج من التقارب بين أنقرة وطهران، خاصة أن هذا التقارب يتزامن مع التحسن الكبير في العلاقات السورية-التركية، فضلاً عن العلاقات الاستراتيجية بين دمشق وطهران. حيث تتخوّف الدوائر الإسرائيلية من أن يؤدي التقارب بين هذه العواصم

القوية والمؤثرة إلى ولادة نظام إقليمي في الشرق الأوسط يحقق المزيد من الممانعة والرفض في وجه السياسة الأمريكية في المنطقة، ولعل هذا ما يفسّر سرّ الهجمة الأمريكية-الإسرائيلية على زيارة الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، وتزايد وتيرة مطالبة الجانبين لتركيا بموقف واضح من إيران وملفها النووي. وهذه المخاوف تعززها معلومات فحواها، أن سوريا تسعى إلى إقامة تكتل استراتيجي ثلاثي في منطقة الشرق الأوسط، يضمها إلى كلّ من إيران وتركيا، مشيرة إلى أن الزيارتين المتعاقبتين اللتين قام بهما الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى طهران وأنقرة، خلال الفترة الأخيرة، تندرجان في هذا السياق. بيد أن إسرائيل تدرك أن تركيا لديها وعي تام بأهمية العلاقات المشتركة بين الطرفين، وأهمية تطويرها كمدخل وآلية لاستمرار العلاقات القوية بين تركيا والغرب، نظراً للعلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

خامساً- الانعكاسات المتوقعة للدور التركي الجديد على منطقة الخليج:

بالتأكيد، فإن الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، ستكون له انعكاساته على منطقة الخليج. قد يبدو من خلال التحليل غير المتعمق أن هذه الانعكاسات ستكون ذات طابع سلبي، لعاملين أساسيين:

أولهما، أنه يصب في تقوية ما يسمى بمعسكر «التشدد» (رمزه سوريا) في مواجهة ما يسمى بمعسكر «الاعتدال» الذي يشمل دول «مجلس التعاون» الست، إضافة إلى كل من مصر والأردن والعراق.

ثانيهما، أنه يدعم ويساند النفوذ الإيراني في المنطقة، وهذا النفوذ هو بالضرورة على حساب منطقة الخليج.

بيد أن التحليل المتأني لتنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط يكشف عن أن هذا الدور لن تكون له مثل هذه الانعكاسات السلبية على دول منطقة الخليج، وذلك للأسباب التالية:

١ - طبيعة الارتباطات والتحالفات الخارجية المتشابهة لتركيا ودول «مجلس التعاون»، فكلاهما يرتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع دول الاتحاد الأوروبي.

٢ - تدرك تركيا أنه من الأهمية بمكان توثيق العلاقات مع دول «مجلس التعاون»، لما باتت تتمتع به هذه الدول من نفوذ متنامٍ على الساحتين الإقليمية والعالمية.

٣ - المصالح الاقتصادية الضخمة بين الطرفين، حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن دول «مجلس التعاون» تحوز نسبة تصل إلى ٢.٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية لتركيا البالغ ١٦٠.٦ مليار دولار. كما تصل نسبة دول الخليج إلى ٢.٧٪ من إجمالي الصادرات التركية البالغ ٦٣.١ مليار دولار، وتحوز كذلك ٢.٣٪ من إجمالي الواردات التركية البالغ ٩٧.٥ مليار دولار.

٤ - الروابط السياسية والاقتصادية، حيث تم التوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول «مجلس التعاون» وتركيا في ٣٠ مايو ٢٠٠٥، ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة بين الطرفين، وتبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة في تلك المجالات، وتشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الطرفين، وإقامة المعارض وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما. وفي يوليو الماضي، تم عقد اجتماع تحضيري بين خبراء من دول «مجلس التعاون» ونظرائهم الأتراك، وبمشاركة «الأمانة العامة» لـ «مجلس التعاون» من أجل الترتيب لحوار استراتيجي بين الطرفين. وقد جاء هذا اللقاء تمهيداً للقاء وزراء خارجية «دول المجلس» مع وزير الخارجية التركي، في السابع من سبتمبر المقبل.

وفي النهاية، يمكن القول، إن هذا التوجّه التركي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط، يجب توظيفه من قبل الدول العربية، لمصلحة إعادة بناء العلاقات العربية-التركية، بشكل يضمن كسب تركيا كحليف إقليمي قوي.